

## سنة ١٩٠٩

أمين لجرك الاسكندرية . الحزب الوطني والموظفون . بين المستشار المالي  
والنظار . تعيين الرئيس حسين كامل باشا رئيساً لمجلس شورى القوانين . بحث  
قانون المطبوعات واضطهاد الصحافة . صدى القانون . افتتاح بورسودان .  
شؤون الأزهر . تولية السلطان محمد رشاد وسفر الخديو للاستانة وأوربا . استدأى  
لإدارة الأوقاف الخديوية . حضور عزت العابد باشا لمصر . مرض السيد  
البكرى . مهام سبابة لمحمود شكرى باشا فى الاستانة . مسألة امتياز قناة  
السويس .

أمين لجرك الاسكندرية . جاء فى مذكرات العام الماضى أن خليل باشا حمادة  
أمين جرك الاسكندرية عين مديراً للأوقاف ، وكان من الضروري اختيار خلف له ،  
وقد اجتمع لدى الخديو سراى عابدين بطرس باشا ومحمد سعيد باشا وشيخى بك وبعض كبار  
الموظفين الانجليز للنظر فى تعيين ذلك الخلف ، فأظهر سموه ميلاً لتعيين مصطفى ماهر باشا  
مدير الغربية ، ولكن شيخى بك رأى أن يبقى ماهر باشا مديراً لينظم المديرية كما نظم  
الدقهلية قبلها . وعندئذ فكر الخديو فى تعيينى فوافق على ذلك محمد سعيد باشا وبطرس باشا  
ولكنهما طلبا من سموه أن يفكر فىمن يخلفنى فى الديوان الخديوى . فعاد سموه وألح  
على شيخى بك بقبول مصطفى ماهر باشا ، وكلف سموه بطرس باشا بمحادثة جورست  
فى الأمر وفى أن يكون الأمين هو ماهر باشا أو شفيق بك . وقد وافق جورست على  
ماهر باشا لأنه كان قد رشحه للنظارة أو وكالتها فى العام الماضى ورفض الخديو .  
وقد ظننت أن اسمى طرح أمام جورست واختار مع ذلك ماهر باشا فتأثرت

لذلك وتحدثت الى بطرس باشا في الأمر ، فتنى لي ما ظننت وقال : « إنه لم يعرض سوى اسم ماهر باشا فوافق عليه جورست مباشرة . »

**الحزب الوطني والموظفون .** في ١٢ مارس حضر إلى السراى على بك ابو الفتوح الذى عين مديراً لجرجا لي شكر الحديو على هذا التعيين ، وكان قد بلغ سموه أن الحزب الوطنى يسمى لضم الموظفين إلى جانبه وخصوصاً رجال الادارة ليكونوا له عضداً وسنداً ، وأن على بك ضمن المتضمن لهذا الحزب . ولما قابل سموه قال له : « يا على بك أنا وطنى وأحب وطنى ، وكل المصريين وطنيون يحبون وطنهم ، ولكنى لا أود أن أكون عضواً فى الحزب الوطنى ؛ وأظن أن الأفضل ألا تكون أنت أيضاً كذلك . » فبرأ المدير بما نسب إليه .

**المستشار المالى والنظار .** في ١٣ مارس كانت من بين المسائل المعروضة فى جلسة مجلس النظار برياسة الحديو مذكرة من المستشار المالى بخصوص شراء الحكومة لسكة حديد الواحات بمبلغ قدره مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه من شركة الواحات بشروط منها بقاء جزء من الأرباح للشركة لمدة معينة . . .

وقد طلب محمد سعيد باشا إرجاء النظر فى هذه المسألة الهامة إلى جلسة أخرى لأنها بلغت إلى النظار فى آخر وقت . وقال سعد باشا إنه لم يقرأ المذكرة الآن ؛ فغضب المستشار وطلب البت فى الموضوع بهذه الجلسة لأنها من اختصاصه هو وناظر المالية ومتى كانا متفقين فيجب أن يكون لبقية النظار ثقة فيما يقررانه . فأجاب محمد سعيد باشا : « إذا كان الأمر كذلك فلا معنى لطرح المسائل المالية على المجلس . » واشتد الجدل وطلب حسين رشدى باشا بيانات من المستشار فأجابه إلى ما طلب . وعندئذ قال رشدى باشا : « إذن المسألة ستكون شركة بين الحكومة وشركة الواحات ، وعندئذ غضب المستشار واحتد ولوح باستقالته لأن النظار لا يثقون بأعماله . »

وهنا تدخل الحديو وأشار على محمد سعيد باشا بعدم الاصرار على تأخير المسألة فأطاع هو وزملاؤه ، وتقرر تنفيذ الاتفاق الذى عمله المستشار مع الشركة . ولولا هذا الاتفاق لأفلست وعادت السكة الحديد والأراضى التى أصلحتها والآبار الارتوازية التى أنشأتها للحكومة بمقتضى عقد الامتياز .

ولم ينكر المستشار هذه الحقيقة ، ولكنه احتج بأن إفلاس هذه الشركة يذهب بثقة أصحاب رموس الأموال فى مصر فلا يوظفونها فيها وتقف حركة الأعمال المالية .

ثم دارت مناقشة حادة أخرى على موضوع آخر لأن المستشار طلب الموافقة على لائحة المعاشات ، وطلب النظر تأجيلها وصمموا على موقفهم رغم تشدده .  
وقد صرح الخديو لنا بعد انتهاء الجلسة بأنه لم يشهد من قبل مناقشات حادة بالمجلس كالتى شهدناها اليوم . فقلت لسموه : وهذا شيء حسن ؛ لأن المستشار من الآن فصاعداً سيحسب للنظار حساباً ، ويعلم أنهم غير من سبقهم من النظار فهم لا يقبلون شيئاً إلا بعد الاقتناع .

**تعيين البرنس حسين كامل باشا رئيساً لمجلس شورى القوانين** وفى يوم ١٤ مارس اجتمع بطرس باشا واسماعيل أباطه باشا والبرنس حسين كامل باشا بعد اختياره رئيساً لمجلس شورى القوانين فى سراى عابدين ، وتناقشوا مع الخديو فى الحالة الحاضرة وما يجب عمله ، فقر الرأى على أن يذهب بطرس باشا إلى جورست ويطلب منه أن يوافق على عمل تعديل فى مشروع مجالس المديريات بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة لا تزيد عن خمسة فى المائة من قيمة الأموال لصرفها فى التعليم ، وأن تكون قراراتها نافذة فى هذه المسألة ، وأن يقنع جورست بضرورة ذلك . واتفق أيضاً على أنه متى انتهى بطرس باشا من هذه المهمة يتوجه البرنس إلى جورست ويطلب منه توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين .

**بعض قانونه المطبوعات واضطهاد الصحافة** . فى ١٢ اكتوبر تقابل الخديو مع جراهام نائب جورست وتحدثا عن الصحف العربية فقال جراهام إنها تبادت فى الطعن على الكبير والصغير دون مبالاة وطلب سن قانون لكبح جماحها فأجاب الخديو بأن قوانين البلاد كافية لذلك ، وأن إصدار قانون شديد الآن ربما حرك الساكن فيحدث الانفجار .

وفى ١٦ منه قابل جورست الخديو ، وكان المظنون أنهما سيتكلمان فى مسألة الصحف ولكنهما لم يطرقا هذا الحديث ، وكان اسماعيل أباطه باشا قد طلب منى أن أنه الخديو — قبل المقابلة وقد حصل — كيلا يظهر سموه معارضة فى سن قانون لها بل يقول إنها مسألة تقتضى التروى لأن أباطه باشا سمع من كرومر فى إنجلترا أن المنتظر عمل قانون ضد الصحافة العربية سواء أكان مديروها أجنب أم مصريين وأن الدول وافقت على ذلك بدليل أن عبد العزيز جاويز محرر اللواء التونسى لم تعترف فرنسا بحمايتها له .

ولكن بعض الصحف، وخصوصاً المتتمة للحزب الوطني، تبادت في شدتها ضد شخص الخديو حتى كانت ترميه بخيائته لوطنه والاتفاق مع الانجليز ضد مصالح الأمة! فضاق سموه ذرعاً بهذه الحملات وسلم بالنظرية الانجليزية في سن القانون، بل أضحي هو صاحب الرغبة والسعي في ذلك! فكلف بطرس باشا بالتعجيل في تنفيذ هذه الفكرة واستقر الرأي على بعث قانون سنة ١٨٨١ ولتحاسب الصحف بمقتضاه، وهو قانون قاس شديد.

ولما علم الشيخ على يوسف بعزم الحكومة على بعث هذا القانون الذي سن أيام الثورة العراقية جاء إلى الخديو يوم ١٩ مارس وقال لسموه: «إن هذا أمر لا يصح بعثه بعد ربع قرن، وإنه يسيء إلى الجميع من حيث الحرية التامة، وسنحتاج لاستعمال هذه الحرية في وقت ما فلا نجدها، فأجابه الخديو: «إن ذلك صحيح ولكن المخبرات بيننا وبين انجلترا تقدمت تقدماً عظيماً ولا يمكننا الرجوع إلى الوراء». فقال الشيخ على: «وما ذنبنا إذا خرج بعض الصحف عن حد الأدب في انتقاداتها على الحكومة فكيف يؤخذ البريء بحريرة المذنب مثل محرري اللواء والجريدة الذين لا ذمة لهم، فأجابه: «إن هذا ما حدث وإنتى أحسن بأننا لنعمل عملاً في صالحنا الحقيقي ولا بأس يا شيخ على بأن تذهب إلى بطرس باشا وتكلم معه في هذه المسألة». وكان الخديو قد بدأ يعود إلى رأيه الأول ولا سيما بعد هذا الحديث الذي دار بينه وبين صاحب المؤيد، فأرسل في طلب محمد سعيد باشا وحسين رشدي باشا وتكلم معهما في مسألة قانون المطبوعات وبعد أن كان هو الذي يطلب تنفيذ قانون سنة ١٨٨١ عاد ووافقهما على أنه ليس في المصلحة خصوصاً وأنه سيقال عن سموه وعن نظاره أنه لما سلمت الحكومة الانجليزية قيادة الأعمال الداخلية إلى الوطنيين كانت فاتحة عملهم أن رجعوا بالمصريين إلى الوراء وهذه وصحة شنيعة! واتفقوا على تدبير الأمر.

وفي اليوم التالي دعاها إلى سراى القبة وتكلم معهما في مسألة القانون ووافقهما على عدم تنفيذه، وأمرها أن يتوجها إلى بطرس باشا وأن يتكلما معه.

وعلمت في هذا اليوم من اسماعيل اباضه باشا أنه توجد أزمة نظارية فاتفقنا على أن نتوجه لبطرس باشا في المساء لنعلم الخبر فذهبنا وفهمنا منه أن النظرار علموا قبل المخاطبة مع جورست بالموضوع وبعد أن قبلوه برمته جاءوا يعترضون على بعض نقط فيه، وخرجنا من المناقشة بأن الحق في جانب بطرس باشا وقد سمعنا منه أنه في الحقيقة

لا يرغب في بعث هذا القانون ، ولم يكن بعثه إلا بناء على إلحاح الخديو في إجراء ما يجب لاسكات الصحف الجاحدة وفهمنا أيضاً أن بطرس باشا مستاء جداً لمداورات الخديو مدى يومين مع حسين رشدي باشا ومحمد سعيد باشا بدونه ومستاء أيضاً من تقلب أفكاره حيث طلب سن قانون المطبوعات ثم هو يعترض الآن عليه ، فكان بطرس باشا وحده هو الذي يطلب تنفيذ هذا القانون ولا يخفى ما يناله من العار لو علم الجمهور بذلك .

وفي ٢٢ مارس قابلت أنا وأباظه باشا حسين رشدي باشا وسعيد باشا ففهمنا معهما في موقفهما فعلينا أنهما لم يتناقشا مع زملائهما عدا الرئيس في هذا الموضوع قبل المخبرات مع جورست بل بعدها بكثير ، وكان كلما أبدى أحدهما ملاحظة أجابه الرئيس بكلام مبهم وبدأ لهما جلياً أنه يريد إقرار القانون بنصه وبلا مناقشة . فاستاء النظار من استبداده لأنه لا يريد أن يتمكن من بحث القانون وأظهروا له أنها مسألة هامة لا يمكن أن يأخذوها على مسئوليتهم ولهذا أرادوا أن يحولوا فكر الخديو عن هذا القانون فسعى لديه محمد سعيد باشا وحسين رشدي باشا حسماً قدماً ، وكان ذلك سبباً في غضب بطرس باشا وخصوصاً حينما أبلغاه رأي الخديو في العدول عن رأيه الأول . ولما سمعت واسماعيل أباظه باشا هذه البيانات حكمتا للنظار ضد بطرس باشا . ولكنه ظل على إصراره وغضبه حتى إنه لوح بالاستقالة أمام النظار . واعتذر عن الحضور بانحراف صحته حينما دعاه الخديو فذهب إليه أباظه باشا وأقنعه بحسن نية سموه ووجوب التوجه إلى السراي . وأما النظار فثبتوا على موقفهم من المعارضة ، وأبدى ثلاثة منهم استعدادهم للاستقالة ، وهم سعد باشا وسعيد باشا وحسين رشدي باشا . ولما تخرج الموقف كلفني الخديو أنا وأباظه باشا بالتوجه إليهم والتفاهم معهم ، فقمنا بالمهمة وحادثناهم منفردين ثم مجتمعين بأن لا معنى للتوقف بعد أن تخبرت مصر مع إنجلترا وهذه مع الدول لقبول تنفيذ اللائحة على الأجانب وأن تنفيذها سيكون مؤقتاً حين عمل لائحة أخرى ملائمة للحالة الحاضرة وتعرضها الحكومة على مجلس الشورى ، وأعطى ناظر الداخلية الحرية في تنفيذ هذه اللائحة على أرباب الجرائد أو إلحالتها بواسطة قلم المطبوعات على النائب العمومي ، ثم قلنا إن مركز الخديو قد أصبح حرجاً لأن جورست لما قبله وأراد سموه تحويله عن تنفيذ اللائحة لم يوافق وعندئذ قال النظار ما معناه : نحن نقدي سموه لأننا نعلم أن إحساساته شريفة وأثبت لنا ذلك عند حديثنا معه لأنه علم أن رجوع اللائحة في هذا الوقت الذي أعطينا فيه إنجلترا

الحرية في العمل مما ثبت لها ولاوريا أن الأمة المصرية ليست أهلا للحرية ، مع أن المشاعين هم فئة قليلة تعد على الأصابع ، ولهذا وافقنا على الرجوع عن هذه اللائحة . .  
وانتهى الأمر بقبول النظار ثم انصرفنا حيث كان الليل قد انتصف . وفي اليوم التالي توجه النظار لسراى القبة وقابلوا الخديو ولما خرجوا وجدتهم بما فيهم الرئيس ضاحكين ، وعليت أنا واسماعيل اباطه باشا من سموه أن سعد باشا ظل ساكتاً حتى أعلن الآخرون قبولهم ثم قال : « إن هذا الأمر غير مرجح لضميرى ؛ أنا لما كنت محامياً وأدافع في قضاياى وأخسر بعضها كنت أتكدر ولكن كنت أقبل الحكم وضميرى مرتاح . أما في هذه المسألة فضميرى غير مرتاح مع قبولى لهذه اللائحة . .

ونظراً لوجود إشاعة بأن هناك أزمة نظارية ، وبعد خروج النظار من السراى سمعت من الخديو انه إذا قدم النظار استعفاهم فانه لا يكلفهم بعد ذلك بشئ مطلقاً وأنه يكون مضطراً لتشكيل نظارة أخرى تحت رئاسة نحرى باشا .

وبلغنى أنه حصلت مخبرات بين النظار والرئيس في إدخال تغييرات على مشروع تنفيذ قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ ، وقال النظار لرئيسهم إن جورست قبل فكرة التعديل بناء على نصح شيتى بك .

ولما اجتمعت مع حسين رشدى باشا وسعد باشا ومحمد سعيد باشا في الداخلية وقرأت المشروع المعدل ، وجدته لا بأس به فلما توجهوا عند الرئيس وعرضوه عليه قال إنه ليس صريحاً — وذلك قبل أن يتوجه لجورست ويحدثه ، ولما عاد من عنده قال إنه لم يقبله فارتاب النظار لهذا التناقض ، واعتقدوا أن الرئيس ليس مخلصاً في عمله وأنه يريد أن ينفذ قراره الأول ثم أرسلوا القانون المعدل مع المستشار المالى إلى جورست وأخيراً جاء الرد بالقبول فاجتمعوا في بيت الرئيس وتناقشوا في الموضوع ، وعاد بطرس باشا ثانية إلى جورست ليأخذ منه الكلمة الأخيرة فقبل المشروع مع تعديل لبطرس باشا مقتضاه عمل قرارين أحدهما بتنفيذ لائحة سنة ١٨٨١ والثانى بالتعديل ، وانتهى الأمر على ذلك .

وفي مساء ذلك اليوم استدعانى الخديو وطلب ميزانية الديوان الخديوى ولما اطلع عليها أمر أن يزداد مرتبى أربعائة جنيه في السنة من وفورات الميزانية ، فشكرت لسموه هذا الانعام وقلت : « إن لسانى يعجز عن إيفاء حق الشكر . » فأجابنى : « يا شفيق باشا إن الحالة تغيرت وصارت أشغالنا كثيرة ولنا أسرار جديدة ، فأنا شخصياً لا آتمن سواك



عليها ولذلك رأيت أن تبقى معنا الآن وفي المستقبل كما كنت معنا من قبل . . . فقلت  
- وقد تأثرت لهذا الكلام - : . . إني يا مولاي غرس نعمة بيتك الكريم في الشرف  
أن أخدمه إلى ما شاء الله ولا سيما بعد أن سمعت هذا الكلام المشجع الذي اعتبره  
أعظم مكافأة لي . . . وقبلت يديه وانصرفت .

وفي ٢٥ مارس اجتمع النظار بسموه فحاطبهم بشدة وكان موجهاً كلامه بالأخص  
لمحمد سعيد باشا وانتقد عملهم ، وهو أنهم بعد أن اتفقوا على قبول لائحة المطبوعات في  
الجلسة السالفة رجعوا في قولهم ، ووسطوا المستشارين بينهم وبين جورست في قبول  
بعض تعديلات اقترحوا إدخالها ، ولو أنه حصل الاتفاق أخيراً بينهم وبينه وبين الرئيس .  
ولكن التقرير ثم التغيير فيه شيء لم يره سموه من النظار السابقين مدى السبعة عشر  
عاماً الماضية .

ولا يبعد أن جورست الذي يسير معنا بالاتفاق التام يغضب يوماً من الأيام  
عندما نطلب منه المساعدة في مسألة فلا يجيبنا إلى طلبنا ويعمل ما يراه لأنه لا يعتمد  
على ما نعرضه عليه خوفاً من أن نرجع فيه كما رجعنا في هذه المسألة وبذا نخسر معاوئته .  
وكان هذا الكلام للنظار أمام المستشار المالي وقطة باشا واحمد زكي بك فاستاءوا  
من ذلك وتكبدوا أيما كدر . ولما ذهبت مساء اليوم إلى وكالة فرنسا ، حيث كنت  
مدعواً لتمضية السهرة بمناسبة وجود الدوق أوف كنوت وعقيلته هناك ، قابلني في حلقة  
المدعوين سعد باشا ثم محمد سعيد باشا ثم حسين رشدي باشا واحمد حشمت باشا  
وكلموني في هذا الموضوع وكان التأثير ظاهراً بالأخص على سعد باشا وسعيد باشا ،  
فبدأت روعهم وأكدت لهم أنهم قاموا بالواجب وأن الخديو لا بد أن يكون مغتبطاً  
بالتعديل الذي أدخل لأنه لم يكن موافقاً على القنانون ولكنه استاء فقط من الطرق  
التي اتبعت .

وفي اليوم التالي حضر سعيد باشا إلى القبة فقابل الخديو وعلم منه أن كدره  
كان من توسط شيتي بك بينه وبين جورست في قبول التعديل ومع ذلك فإن سموه  
أظهر له الرعاية والعناية فزال عنه بعض الكدر وبعد الظهر توجهت إلى بطرس باشا  
فدعاني للغداء وعلت منه أنه مغتبط بما قاله الخديو للنظار وأنه قال لسموه أثناء محادثة  
خصوصية إنه لو كان سموه رضى بالرجال الذين كان قد انتخبهم أولاً ومنهم شفيق باشا  
لما حصل كل ذلك ولكن سموه طلب منه قبول هؤلاء النظار فامتثلت لأوامره .

وكان سموه قد سافر الى بليس وعند عودته ركبته معه في القطار من محطة مصر إلى القبة وعرفته بالمطلوب إجراؤه في قرار تنفيذ قانون المطبوعات فسألني عما إذا كان بطرس باشا قد قبل فسألت سعيد باشا تليفونياً فقال : نعم إن بطرس باشا قد قبل . فقلت لأفندينا : الحمد لله إن المسألة قد انتهت مع النظر والرئيس وجورست ، فقال : ولكن لم تنته معي فكيف يحصل هذا التغيير بعد أن قررنا ما قررناه ؟

**صرى القانون .** نشرت الوقائع الرسمية في ٢٧ مارس قرار مجلس النظر بتنفيذ قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ على الصحف والمطابع والقرار الخاص بتكليف ناظر الداخلية بأحالة المتهمين على القضاء ما لم يقرر مجلس النظر تطبيق مادة ١٣ من القانون المذكور فنارت لذلك جميع الصحف وحملت اللواء على القانون بعنف ووردت تلغرافات للمعية وللحكومة بالاستياء منه . وفي اليوم التالي ذهب الخديو إلى المحطة لتوديع الدوق أوف كنوت وفي أثناء ذهابه وعودته إلى عابدين لاحظ أن بعض الطلبة الذين ينتمون للحزب الوطني كانوا جالسين على قهوة الشيشة وغيرها وهم في حالة عدم اكتراث ولما مر عليهم لم يتحركوا ولم يقفوا الأداء السلام بل بالعكس رفعوا ساقاً فوق ساق ونظروا إليه . وقد شعر سموه أنه لا بد وأن يكون الحزب قد كلفهم بتنظيم هذه المظاهرة انتقاماً منه بسبب قانون المطبوعات والصحافة .

وفي يوم ٢٩ مارس حضر للسرائى سكرتير الحزب الوطنى ، وسلنى خطاباً باسم الخديو وفيه احتجاج من لجنة إدارة الحزب الوطنى خاص بتقييد حرية الصحف . وبما ورد في هذا الاحتجاج .

« إن الحزب الوطنى هو قوة لا يستهان بها ، وهو مخلص للسدة الخديوية . » فلما أرسلت الخبر تليفونياً للجناب العالى جاءنى الأمر بإرسال هذا الاحتجاج لبطرس باشا .

وبلغنى من سموه بعد ذلك أنه وزد للنظار إنذار بأن عشرة من الطلبة سينتقمون منهم ويقتلونهم نظراً لأقرارهم إرجاع قانون مطبوعات سنة ١٨٨١ وأن النظر متخوفون من هذه الجمعية .

**مظاهرة الطلبة :** ولما عاد سموه إلى القاهرة في ٤ أبريل بعد افتتاح بور سودان ، كما سيجى . كان النظر في انتظاره بمحطة القبة مع البرنس محمد على باشا ، فلما منهم أنه وقعت أثناء غياب سموه مظاهرة كبيرة قام بها الطلاب المنتمون للحزب



الوطني ، وأن هارفي باشا الحكمدار الذي كان مشرفا على تشييتهم سقط عن جواده .  
ولكن البوليس تمكن من القبض على ناصية الحال وقبض على عدد من المتظاهرين  
لتقديمهم للمحاكمة . وعلينا أن جيش الاحتلال كان على استعداد لأول إشارة وأن القائد  
العام كان يراقب المظاهرة بنفسه في ميدان الأوبرا .

وقد لامهم سموه على عدم إرسال الأخبار إليه مدة غيابه ، ولا سيما في أمر  
هذه الخطورة .

في مجلس الشورى والقانون : وفي ١٣ أبريل اجتمع مجلس شورى القوانين  
فاقترح على شعراوى باشا ، وأيده ثمانية من الأعضاء ، إلغاء قانون المطبوعات ؛ فرد عليه  
اسماعيل أباطه باشا بأن هذا الطلب غير قانوني ، فانه لا حق للمجلس في طلب إلغاء  
قانون ، واقترح أن يطلب من الحكومة عمل مشروع قانون للمطبوعات بدل الذى تقرر  
تنفيذه ، ثم يعرض المشروع الجديد على المجلس . فقام مقام باشا عبد الشهيد ، وطلب  
الايغير القانون الحاضر وألا يلغى ، بل يبقى كما قرره الحكومة . ولما أخذت الأصوات  
كانت الأغلبية مع مقام باشا فقرر إبقاء القانون على حاله .

وقد كانت هذه نتيجة سيئة المغزى بالنسبة للأمة المصرية وتقديرها لخرياتها  
وحقوقها ، ولكن الذنب في ذلك يرجع إلى الخلاف بين أباطه باشا وشعراوى باشا  
وهو الذى مكن عبد الشهيد باشا من إحراز الأغلبية .

إنذار اللواء والحكم على الشيخ جاويش : وبالرغم من سن قانون المطبوعات  
فان الحكومة والانكليز كانوا يتخرجون من تنفيذه على الصحف التى ظلت تكتب  
بشدة متناهية ، وقد علنا أن البرلمان الانجليزى نفسه أوصى وزير الخارجية الانجليزية  
بعدم التضيق على حرية الصحف في مصر .

ولكن حدث أمران اضطررا الحكومة إلى الخروج عن هذا التحفظ :

الأول : أن اللواء نشرت فصولا طويلة مدحت فيها ، دنجرا ، الهندى قاتل  
اللورد كرزون في انجلترا واعتبرت عمله عملا وطنيا خالداً ، وحضت الشبان على التشبه  
به في وطنيته .

والثانى : أن الشيخ جاويش نشر في اللواء مقالا شديدا للهجة طعن فيه في حق  
بطرس باشا وفتحى باشا زغلول ومحمد بك يوسف ....

أما اللواء فقد تقرر إنذاره بعد أخذ وردة بين مصر ولندره حتى إن بطرس باشا  
لوح بالاستقالة إذا لم ينذر ؛ لأن هذه الكتابة تعتبر تحريضاً صريحاً على ارتكاب جرائم  
القتل السياسي .

وأما الشيخ جاويش فقد قدم للحاكم وحكم عليه بالغرامة .

مظاهرة سياسية : وقد قابلت الصحف الانجليزية والوطنية هذا العمل بالارتياح .  
أما جرائد الحزب الوطنى فاستخدمته في الدعاية للحزب وقالت إن الشيخ جاويش يعتبر  
شهيد الحرية .

وفي يوم ٢٩ أغسطس تألفت مظاهرة كبيرة في حديقة الأزبكية لتحية الشيخ  
جاويش نظمها الحزب الوطنى . ولما علت الحكومة بخبر المظاهرة اجتمع ناظر الداخلية  
مع المحافظ لعمل الاحتياطات اللازمة ، ونبه على الشيخ شاكر لبذل كل مجهود حتى  
لا يشترك فيها طلاب الأزهر . ونصحت المؤيد والجريدة بالهدوء ، وقد انتهت  
المظاهرة بسلام .

وفي نفس الوقت بذل الحديو مجهوداً لا قالة محمد فريد بك زعيم الحزب الوطنى  
من الاشراف على تصفية الشركة التوفيقية للملاحة في النيل ، وكان المنشاوى له نصيب  
كبير فيها ، وكان فريد بك يتناول نظير عمله مائة جنيه شهرياً ، هذا فضلاً عما يقال من أن  
مركزه هذا يفيد الحزب الوطنى مالياً . ولهذا كلفنى الحديو بأن أسعى لدى أفراد أسرة  
المنشاوى للعمل على رفع يد فريد بك عن الشركة ، واستعنت على ذلك بإسماعيل  
أباطه باشا ، ورشحناه هو للحلول محل فريد بك . ولكن السعى لم يتم . ولما علم فريد بك  
بذلك أرسل إلى أباطه باشا يلومه على هذا العمل الذى اعتبره غير لائق بمكانته .

افتتاح بورسودان . كانت الحكومة قد انتهت من إنشاء ثغر بورسودان ،  
وقر الرأى على أن يفتحه الحديو رسمياً .

وفي ٢٩ مارس تحرك القطار الخصوصى من القبة يقل سموه والنظار وكبار  
رجال المعية إلى السويس حيث كانت المحروسة في الانتظار . فزلنا بها في منتصف الليل  
والبحر هادىء والهواء رطب وسارت حتى بلغت الميناء الجديدة يوم أول أبريل ، وهناك  
أطلقت المدافع من الشاطئ . وأذن الشيخ محمد الجيزاوى المسمى بإعلاننا بافتتاح  
بورسودان رسمياً .

ثم افتتحت الحفلة بخطاب من حاكم السودان العام مرحباً بالخدّيو وتلاه كندى بك مدير أشغال السودان فشرح بإيجاز الأعمال التي تمت في الميناء وقام بعده درورى بك مدير الموانى والفنسات فوصف الميناء وفائدتها التجارية وأنه قد نصب في مدخلها فانار من الدرجة الثالثة يمتحنى نوره كل عشر ثوان وقد وضع هذا الفانار بحيث ينبعث منه شعاع أحمر علامة على الخطر في بعض الجهات .

فرد عليهم الخديو شاكرآ ومشجعاً، ثم توجه سموه الى البناء فوضع آخر حجر ثم أنعم على بعض كبار الموظفين الانجليز بنيشين مختلفة الدرجات .

وكان في الاستقبال ونجت باشا السردار والضباط والموظفون وقاضى القضاة ومفتى الخرطوم وشيخ علمائها ؛ وأديت العساكر التحية ، ثم صعد إلى الباخرة ونجت باشا ومعه سلاطين باشا لشكر الخديو على تفضله بالحضور . ثم نزل سموه إلى الشاطئ وركب العربة الخصوصية وطاف في موكب بعض شوارع الثغر التي كانت مزينة بالأعلام .

ثم عاد للمحروسة فاستقبل بها أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الذين حضروا مدعويين لشهود الاحتفال . ثم أصحاب الصحف وغيرهم . ودعا إلى الغداء كبار موظفي السودان وأعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية .

وفي الساعة الرابعة زرنا مخازن الجمر كروابورات الكهرباء ، ثم مررنا بالقنطرة التي تصل القسم التجارى من المدينة بالقسم المدنى . وزرنا منزل حاكم المدينة ثم عدنا للمحروسة .

وفي المساء كنّا مدعويين للعشاء عند السردار وكانت الميناء والمحروسة ووابوران صغيران لحكومة السودان تتلأأ بالأنوار الساطعة ، وبعد العشاء أطلقت النيازك ؛ وبما لفت الأنظار ظهور صورة الملك ادوارد السابع وصورة الخديو في ألوان زاهية واضحة . وبما لاحظته سموه وجود أعلام انجليزية بجانب الأعلام المصرية في ساحة الاحتفال ، ولم يدع أحد من المجلس ولا الجمعية إلى هذه المأدبة .

وفي اليوم التالى ركبنا المحروسة عائدين بعد الوداع الرسمى المعتاد ، فوصلنا إلى الطور يوم ٤ منه حيث يوجد المحجر لاجراء الرسوم الصحية المعلومة . وكان هناك الوابور برنس عباس يقبل المدعويين للاحتفال عائدين كذلك فأرسل إليهم سموه يبلغهم أسفه على عدم دعوتهم للمأدبة السردار وأنه آسف بسبب ذلك .

ووصلنا إلى السويس يوم ٥ منه ، فاستقبل سموه من جميع الطبقات بحفاوة كبيرة ، ونزل بالمدينة وطاف ببعض شوارعها ثم غادرنا السويس إلى القاهرة فوصلناها في الساعة الخامسة مساء .

**شؤون الأزهر .** في ٩ أبريل كنت في سراى القبة مع الشيخ شاكر والمفتي والشيخ محمد حسين مخلوف العدوى ثم حضر الشيخ احمد زناى فاجتمعنا بناء على الامر الخديوى للناقشة في شؤون الأزهر ومطالب الطلبة لإزاء القانون الجديد ؛ وفي الشكاوى التى وصلت للسراى من الطلبة ومن جمعية اتحاد العلماء . وقد كان من رأى أن يأمر سموه بتشكيل لجنة من أحد علماء الأزهر وآخر من المعهد الاسكندري وثالث من طنطا ومن ابراهيم ممتاز باشا رئيس الأعلام العربية بالداخلية وحسن بك جلال أحد رجال القضاء وثلاثة آخرين مثل اسماعيل بك حسين ناظر مدرسة المعلمين العليا واسماعيل رأفت بك المدرس بها وأمين بك سامى ناظر المدرسة الناصرية . وتنظر هذه اللجنة في مطالب الطلبة ولها أن تنظر في تعديل القانون واللائحة الداخلية ، وأن تقترح التغييرات اللازمة إدخالها لراحة الطلبة والعلماء في جميع المعاهد .

ولكن اقتراحى هذا لم يزل قبولا وقال الخديو : « إنا ننظر في جلسة غير رسمية في تقرير اللجنة » ثم يجتمع المجلس العالى بصفة رسمية ويقرر ما يراه في هذا التقرير .  
استقالة الشيخ حسونة وتعيين الشيخ سليم البشرى للمرة الثانية : أسلفنا ذكر

ما كان بين الخديو وبين الشيخ حسونة من سوء تفاهم لم يزل إلا ظاهراً ؛ ولذلك فان الشيخ انتهز فرصة التذمر من القانون الجديد وبادر في أوائل هذا العام بتقديم استقالته فقبلت ، وبعد المداولات قر الرأى على تعيين الشيخ سليم البشرى شيخاً للأزهر ؛ وكان الأمر محل بحث بين النظار وجورست . وانتهى بموافقة وصدور الأمر بالتعيين في ١٣ منه .

وفي ١٧ منه حضر الشيخ الجديد للسراى بين جمهور من العلماء فخلع عليه الخديو (الكرك) ولم يكن ذلك متبعاً من قبل .

**تولية السلطان محمد رشاد وسفر الخديو لمؤسسته وأوروبا .** وودت التفرقات بتولية السلطان محمد رشاد خلفاً للسلطان عبد الحميد الذى أرسل إلى سلايك للإقامة فيها ، وفي يوم ١٤ أبريل احتفلت البلاد بهذه التولية . وفي ٣٠ مايو سافر الخديو إلى الاستانة لتهنئة الخليفة الجديد فوصلها يوم أول يونيو ، ومن هناك أرسل سموه إلى

بطرس باشا القائم مقام برقية يصف فيها حسن استقباله عند وصوله وحفاوة السلطان  
ورجال المايين به، وكذلك رجال



السلطان محمد رشاد

حزنى الاتحاد والترقى، ويأمر  
بموافاته بالأخبار تباعاً وكذلك  
أرسل محمود شكرى باشا الى  
رسالة مطولة يصف الاستقبال  
ومما جاء فيها: « وكانت المدرعات  
العثمانية الراسية أمام السراى  
السلطانية تؤدى التحية العسكرية  
للحضرة الخديوية وموسيقاها  
تعزف بالسلام الخديوى وهذا  
لم يحصل قبل الآن. » وجاء فيها  
أيضاً: « وصدرت الارادة  
الشاهانية مؤذنة للخديو المعظم  
بزيارة الخزانة الجليلة التى تحوى  
الآثار النبوية بسراى طوب قيو. »

وقد نشرت هذه الرسالة بالوقائع المصرية ونقلتها عنها بعض الصحف فكان لها  
وقع كبير لدى الأهالى الذين كانوا يظنون تغير نفس السلطان على الخديو نظراً لسياسة  
الوفاق مع الانجليز فى العهد الأخير.

وعاد الخديو من رحلته فى ١٧ سبتمبر بعد تجواله فى أوروبا.

**اشترى إدارة الأوقاف الخديوية.** فى ٢٠ يونيو قام احمد خيرى باشا  
مدير الأوقاف الخديوية بالأجازة وكلفنى بناء على الأمر السابق صدوره إليه من الخديو  
بقيامى بعمله حتى يعود من الأجازة فقامت بالعمل. وفى أول يوليو كانت الاحتفال  
بامتحان مدرسة خليل أغا وافتتحت الحفلة بتلاوة القرآن، ثم قام بعض الطلبة بتمثيل  
رواية أدبية وبعدئذ أقيمت الخطبة التالية: « أيها السادة: إني سعيد لاشتراكى معكم فى  
هذا الاحتفال الذى يذكرنا بمؤسس هذا المعهد الفخم وهو المرحوم خليل أغا. أعللون  
من هو؟ كان إذا ذكر اسم خليل أغا أيام سطوته وضع الناس أصابعهم فى آذانهم رغبة

عنه ! واليوم كلنا آذان مصغية لذكرى هذا المحسن العظيم ؛ ولم ذلك ؟ الجواب في قوله تعالى :  
« إن الحسات يذهبن السيئات ، حكمة بالغة وعبرة كبرى ، فاذا ذكرنا اليوم خليل أغا  
ذكرنا أعمال البر والاحسان ولا سيما المعاهد العلمية التي هي الأساس الوحيد لرقى  
الامة ثم قلنا بعد ذلك إن العدد الرقيق الخصى هو خير من كثير من أغنيائنا — أسيادنا  
البخلاء — لأن خير الناس أضعفهم للناس .

« ففن لنا بأمثال خليل أغا وأمثال بطل الرواية التي سمعناها وهو زهدى بك لنهوض  
المصريين وتقديمهم ؟

« اللهم أكثر من الرجال النافعين لامتنا فإن ذلك ليس عليك بعزيز .  
« وإني في الختام أشكر جميع الذين شرفوا الاحتفال وأثنى على همه حضرة ناظر  
المدرسة وأساتذتها الكرام . »

وقد غلفت إحدى الجرائد على هذه الخطبة بقولها : « يا حبذا لو أن أمثال خليل أغا  
من الذين أثروا من وجوه غير شرعية أن يكفروا عن سيئاتهم بعمل الخيرات ! »

**مضور عزت العابد باشا إلى مصر** . حضر لمصر عزت العابد باشا ونزل ضيفاً  
على الشيخ على يوسف وقد توجه مساء ١٦ يوليو لمقابلة الخديو بالقبة ومكث معه مدة  
ثم انصرف يثنى عليه .

**مرض السيد البكرى** . بمناسبة مقالة كتبها السيد محمد توفيق البكرى في جريدة  
الواء في السنة الماضية وأطلع عليها الخديو غضب سموه عليه لأنها لم تكن تتناسب مع  
مركزه الدينى . وبلغ السيد ذلك فأرسل إلى رسالتين كلتاهما استرضاء واستعطاف  
للخديو . وقد بدأ البكرى يعاني آلام مرض عصبى شديد ، واستمر في شدته وتفاقه  
وأصبح في حالة صعبة .

وفي ١٦ أغسطس وصلتني رسالة من الشيخ على يوسف يقول فيها إن حالة  
السيد البكرى سيئة جداً وإنه في مرضه يخيل إليه أنه مضطهد من الخديو والحكومة والعالم  
كله حتى أقاربه وأهل بيته ، فهو في حالة تشبه الجنون ، وإنه يريد من الشيخ على يوسف  
المساعدة في أمرين :

الأول أن أعاون السيد في عمل سلفة ليتمكن من السفر إلى الخارج ووربما احتاج  
الامر لادخاله في مصحة . سنا تور يوم . »



والثاني أن أحضر للقاهرة، وأقابل السيد (\*) وأطمئنه برضاء الخديو عنه .  
ولما أطلعت بطرس باشا على خطاب الشيخ علي يوسف أخبرني أنه أرسل إليه  
جملة رسائل فيها تفصيل عن حالة السيد البكري تؤكد جنونه . ثم أطلعتني على برقيات  
وتقارير من السيد نفسه يطلب فيها حمايته من المضطهدين له . وأنه ، أي بطرس باشا ،  
أرسل إليه برقية يؤكد له فيها أن الحكومة ستتخذ الاجراءات اللازمة لمساعدته في  
كل ما يطلبه وأرسل له النائب العمومي ليطمئنه .

وبعد التفاهم مع بطرس باشا اتفق الرأي على أن يأمر مدير الأوقاف بمساعدته  
في عمل سلفة على أوقاف البكري الخيرية بمحسباته جنيه ، ليتيسر له الذهاب للخارج  
مستشفياً ، وأن أتوجه إليه وأطمئنه من قبل الجنب العالي .

وقد زرته فوجدته في حالة يرثى لها من التطورات المؤلمة ، وبذلت كل جهد  
لطمأنته ونهت كل موظفي دائرة أوقاف البكري لرعايته ، وأبلغته برضاء الخديو عنه  
وعمله على معونته ، وخرجت من عنده بعد أن قمت بكل ما أمكنتني لراحته .

وبعد ذلك تمت مسألة السلفة وسافر البكري للاستشفاء في العصفورية في لبنان .

**مهام سياسية لمحمود شكري باشا في الاستانة .** أسلفت أن محمود شكري  
باشا سافر للاستانة بناء على الاتفاق بين جورست و بطرس باشا والخديو ، للمفاوضة  
في مسألة القاضي التركي واختصاصه ، بعد أن تشبث بأن تكون له الولاية الشرعية  
العامة ورفضت الحقاينة ذلك . وقد استقال القاضي بعدئذ وأصبحت مهمة  
محمود شكري باشا أن يسوى مسألة تعيين القاضي الجديد . وقد انتهت بأن يعين الخديو  
خلفاً له يختاره الباب العالي ، ثم جدت مسألة جديدة هي حاجة مصر لقرض تعقده  
تفريجاً للأزمة التي كانت تأخذ بخناقها ؛ فكلف محمود شكري باشا بأن يتفاوض مع  
الباب العالي فيها على أن يتمها ثم يعود بمعية دولة الوالدة .

وقد حضر مع دولتها يوم ١٩ أكتوبر ؛ وعلى أثر وصوله عقد مجلس بحضور  
الخديو ومحمود شكري للباحثة في نتيجة مهمته ، وإن كانت الحكومة قد عدلت عن  
القرض أخيراً .

وفي هذه الأثناء وردت برقية من الصدارة تقرر أن الدولة العلية توافق على عمل

(\*) وقد ذكرته قبل وفاته بدساتنه ضد المفتي تنفيذاً لأغراض الخديو بما هو مذكور في مذكراتي  
فقال : « إني أعترف بخطئي الناتج من نزعة الشباب وعدم الخبرة . »

قرض لتنمية ثروة البلاد على أن تبين الأوجه التي سيصرف فيها القرض .  
فأرسلت هذه البرقية إلى دار الوكالة البريطانية لترى رأيها ، وبعد قليل ورد  
منها رد مكتوب باللغة الفرنسية ليرسل للاستشارة على لسان الخديو ، فسله لي سموه  
لترجمته فكان نصه ما يأتي :

« ردأ على كتاب نخامتكم أنشرف بأن أخبركم أن قرار مجلس الوكلاء في الاستانة  
قد أنابنى في عقد قرض . ولكن حكومتى لا تنوى الآن أن تعقد قرضاً فلا يعوزها  
تصريح بهذا الصدد ، على أن منع مصر من الاقتراض دون إذن سابق من حكومة  
السلطان هو عتبة مستمرة في سبيل تنمية موارد البلاد بأحسن الوسائل الاقتصادية ،  
ومن شأنه أن يؤخر تقدمها المادى الذى لا نشك أنه يهم جلالة السلطان ويهم نخامتكم  
أيضاً . لذلك أبدى أشد الرغبة في أن يرد لى ما كان لسلفى من الحق الكامل  
في عمل القرض . »

ولكننا لاحظنا أن الرد لا يتفق مع القرار ؛ لأن تركيا لم تمنع أن تقترض مصر  
بل اشترطت فقط أن تخبرها بمصارف القرض . ولهذا تقرر أن يكون الرد بناء  
على اقتراح بطرس باشا . بأن الحكومة تشكر الدولة على مساعدتها لعقد القرض ،  
ولكن الحكومة ليس في نيتها الآن عمله ، والذى يهمها فقط أن يرد إليها ما كان لها في  
مدة الخديو السابق من الحق في عقد القروض عند الحاجة بدون استئذان . »

ثم دارت المخاطرة بين جورست وحسين رشدى باشا في ذلك فوافق على  
الرد الأخير .

**مسألة امتياز قناة السويس .** لما شعرت شركة قناة السويس بحاجة الحكومة  
إلى المال انتهزت هذه الفرصة وعرضت على الحكومة أن تصرح لها بمد امتياز القناة  
أربعين سنة جديدة مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ؛ وكان المستشار المالى يميل  
للاخذ بهذه الفكرة وكذلك السير جورست و بطرس باشا ، إلا أن رأى العام كان  
ضدها ، وكذلك بعض النظار كسعد باشا ورشدى باشا ومحمد سعيد باشا . وكتبت  
الصحف بهذه المناسبة كتابات شديدة . وتماطرت البرقيات والاحتجاجات على السراى  
من الأعيان والأحزاب والهيئات المختلفة . ووردت لنا برقيات من محمود سليمان باشا  
وعلى شعراوي باشا واحمد يحيى باشا يطلبون فيها طرح المشروع على الجمعية العمومية ،  
وكذلك جاءنا مثل هذا الطلب من حزب الإصلاح ، وأرسلت الاحتجاجات لناظر

الخارجية الانجليزية ولرئيس النظار بطرس باشا . وقد كلفني سمو الخديو أن أسلم لبطرس باشا هذه البرقيات ، وأن أفهمه أن سموه يخشى أن تكون هذه الحركة ضده شخصياً فيلزمه أن يحترس منها ، وأن سموه لا يرى مانعاً بعد هذه الحركة القوية أن يعرض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسئولية النظارة . وقد قابلت قبلها محمد سعيد باشا وفهم مهمتي ، فألح عليّ في القيام بها خير قيام ، وإقناع بطرس باشا إقناعاً تاماً ، ولما قابلته أبلغته رأي الخديو وزدت عليه : « إننا نجتهد الآن يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواي بدلاً من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسئوليته عليك . » فقال لي : « حينئذ يلزم أن يتفاهم أفندينا مع جورست . » قلت له : « وأتم أيضاً . » فوعد بذلك ، وظهر لي أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية .

وفي ٣٠ أكتوبر تقابلت مع محمد سعيد باشا فصرحت له بأن عمل محمود سليمان باشا ومن معه قد سرني وشرح صدرى ، لأنه يساعدكم على الوصول للغاية التي تطلبونها فأجابني بما فهمت منه أن له يدأ في تحريك المطالبين بتقديم المشروع للجمعية العمومية . وربما كان الوسيلة هو احمد يحيى باشا .

واجتمعت بعدها بأباظه باشا فأخبرني أنه تقابل مع بطرس باشا وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى فإن أمكن إقناع جورست بذلك كان بها وإلا فيلوح رئيس النظار بالاستقالة .

وقد حدثت أباظه باشا برأى الخديو ورغبته في أخذ رأى الأمة . فقال لي : « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماماً ، ولهذا ذهب إلى جورست ليتفاهم معه . »

وتوجهت للنتزه يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث ؛ وبينما كنت معه حضر محمد سعيد باشا وأخبرنا أن الرئيس تقابل مع جورست وأقنعه بضرورة استشارة الجمعية العمومية فقبل . وبالفعل حضر جورست في صباح اليوم التالي وقابل سموه في سراي رأس التين وتحادثا طويلاً في الموضوع واتفقا على عرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع سعد زغلول عنه ويكون رأى الجمعية قاطعاً . وقال جورست إنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع . وقد اطمأنت الأفكار وهدأت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية .

أما موعد انعقاد الجمعية العمومية فقد أجل أسبوعاً حتى يتلقى جورست رأى حكومته في الموقف .

وفي أول نوفمبر وردت برفقة للجناب العالي من الصدارة بأنه : « بلغ الباب العالي حدوث مخبرات في شأن امتياز قناة السويس ، وأن ذلك يدعو لأخذ رأى الباب العالي في هذه المسألة حيث لا يمكن تعديل شئ . في فرمان الامتياز إلا بأرادة شاهانية وفرمان آخر . » وقد أبلغ الخديو الأمر لجورست ثم تقابل معه بطرس باشا واتفقا على الرد بكيفية مختصرة مضمونها : « إنه صحيح حدوث مخبرات بين الحكومة الانجليزية وشركة قناة السويس في الموضوع . »

وقد عرض المشروع على الجمعية العمومية ، ودافع عنه سعد باشا طبقاً لما تقرره ورفضته الجمعية بأغلبية كبيرة كما سيجي مفصلاً .

وسيرى القارىء في السنة التالية أداء عباس لفريضة الحج التي بدأت في شهر ديسمبر سنة ١٩٠٩ وانتهت في يناير سنة ١٩١٠ .